



## الدوسري يشيد بإجراءات الجراح في قضية «ضيافة الداخلية»

له نفسه التعدي على المال العام. وأكد أن الشعب الكويتي بكل أطيافه يؤيد الإجراءات التي اتخذها الجراح، والتي تحقق الطمأنينة بأن الفساد مهما كان منصبه أو وضعه الاجتماعي سيحاسب ولن يفلت من يد العدالة.

العامه وفق ما انتهى اليه تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية وديوان المحاسبة، يؤكد أنه رجل دولة من الطراز الأول. وطالب الدوسري الوزراء جميعاً أن يحذوا حذوه في محاربة الفساد، مؤكداً أن هذا الملف درس لكل من تسول

الفاسدين واحالتهم إلى القضاء العادل. وقال الدوسري في تصريح صحفي إن ما قام به الوزير بشأن ملف قضية الضيافة، واحالته كافة المتورطين به مهما كانت مناصبهم إلى النيابة

أكد النائب ناصر الدوسري أن الإجراءات التي اتخذها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح لمحاربة الفساد في الوزارة يجب أن تكون محل اشادة، للوزير كي يواصل إجراءاته نحو ملاحقة

## وقع على الطلب 6 نواب أكدوا وجود ضعف وقصور في الأجهزة المعنية بالدولة الدلال: تقدمنا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في أزمة عدم الاستعداد للأمطار



ربيع سكر تقدم أمس 6 نواب هم محمد الدلال واسامة الشاهين وماجد المطيري وعمر الطبطبائي وعبدالله فهاد ورياض العدساني بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في أزمة عدم استعداد وضعف وقصور الأجهزة المعنية بالدولة في التصدي لموسم الأمطار ومانرتب عليه من أضرار وبحث ومعرفة الأسباب والمتسببين

وقال الخائب محمد الدلال: إن التحقيق سيركز على التجاوزات والقصور المتعلقة بالمقاولات وعقود الشركات التي تقوم بأعمال الصيانة والبنية التحتية والطرق. وقال الدلال في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إنه سبق أن تم تشكيل عدد من اللجان البرلمانية للتحقيق في مشاكل البنية التحتية وغرق المناطق ولجان أخرى حكومية ولكن لا يوجد تنفيذ لتوصيات هذه اللجان.

واعتبر أن ما حدث أمس قابلته تحرك إيجابي من الحكومة ولكن الإشكالية ليست بالأمطار التي شهدتها البلاد وإنما الإشكالية كانت في إدارة المؤسسات المعنية بالبنية التحتية والصرف الصحي لا سيما هيئة الطرق مشير إلى أن هذه الأزمة متكررة في كل عام. وشدد الدلال على أهمية حسن اختيار القياديين في وزارتي الأشغال والكهرباء وكذلك هيئة الطرق ولا يتم ذلك من خلال الواسطات والمصوبيات أو ارتباط القيادات بشخصيات بعينها. وسأهال الدلال: «هل كل أزمة تدار بنفس الطريقة التي اديرت فيها سابقا، بينما لدينا أوضاع إقليمية وأخطار أخرى موجودة وتلوث يحصل أحيانا؟»

وأكد أن النواب سيطالبون باستعجال المقترحات بقوانين الموجودة في لجنة المرافق العامة بشأن إنشاء جهاز متخصص بالطوارئ، كاشفا عن توجيه سؤال مفصل لوزير الأشغال حول موضوع الأمطار التي شهدتها البلاد أمس الثلاثاء. وفيما يلي نص طلب تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية: «تقدم بكتابنا هذا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وفقا للمادة 114 من الدستور والمادة 147 من اللائحة الداخلية للمجلس في المسائل المثارة بشأن أزمة عدم استعداد وضعف وقصور الأجهزة المعنية بالدولة وعلى الأخص وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق ووزارة الكهرباء والماء وأي أجهزة مختصة أخرى في التصدي لموسم الأمطار وما ترتب عليه من أضرار. ويعهد للجنة المرافق العامة بالجلس القيام بأعمال التحقيق البرلماني في هذا الشأن وتقديم تقرير في هذا الشأن خلال شهرين من صدور قرار التكليف».

- 1 - الأسباب والمتسببين وراء إغراق الأجهزة المختصة في الاستعداد لاستقبال موسم الأمطار بما حصل من أضرار على الرغم من التصريحات السابقة التي تؤكد استعداد وزارة الأشغال وهيئة الطرق ووزارة الكهرباء والماء.
- 2 - تناقض لجان التحقيق السابقة المتعلقة بذات الموضوع (أزمة الأمطار والصرف الصحي والطرق.. الخ) وبالأخص لجنة التحقيق المشكلة من وزارة الأشغال في مايو 2015 ولجنة تحقيق أخرى في مارس 2017 وماذا لم يعمل بالتوصيات الناتجة من تلك اللجان ومن هي الأطراف المسؤولة عن تنفيذ تلك التوصيات ونتائج التحقيق في كل من وزارة الأشغال وهيئة الطرق وأي جهات أخرى في الدولة.
- 3 - كيف تعاملت وزارة الأشغال وهيئة الطرق مع ملاحظات وتوصيات مجلس الأمة وكلف بها لجنة المرافق في شأن حادثة غرق جسر منطقة المنقف 2017.
- 4 - الجهات والأطراف والشركات المتقاول أو المتعقد معها المسؤولة عن صيانة الطرق وصيانة شبكة الصرف الصحي منذ ثلاث سنوات حتى تاريخه وما الأدوار المطلوب منها وهل قامت بها وهل يوجد إخلال في أدوارها وكيف تعاملت الجهات المختصة مع صور الإخلال -إن وجد-
- 5 - الملاحظات والمخالفات التي سرتها الأجهزة الرقابية بشأن ذات موضوع التحقيق (ديوان المحاسبة - جهاز المراقبين الماليين - جهاز متابعة الأداء الإقليمي.. الخ) وموقف وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق ووزارة الكهرباء والماء والأجهزة المختصة الأخرى حيال تلك المخالفات والملاحظات.
- 6 - تقييم أداء المسؤولين في الأجهزة المختصة وبالأخص في وزارة الأشغال وهيئة الطرق اتجاه تلك الأزمة وملاحظات وتوصيات لجنة التحقيق بشأن الدور المطلوبة القيادي والمسؤول خلال الفترة المقبلة من خلال حسن الاختيار وضوابط التعيين المطلوبة في تلك المواقع المهمة.
- 7 - خطط وتصورات الأجهزة المختصة الحالية والمستقبلية لضمان عدم تكرار الأزمة القائمة.

## المطيريسأل الجحرف عن أسباب اختيار «الخطوط الكويتية» طائرات إيرباص من طراز (neo a330- 880)

وجه النائب محمد المطير سؤالاً إلى وزير المالية نايف الجحرف نص على الآتي: أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية ومن خلال حساباتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي بأنها وقعت يوم الاثنين الموافق 15 أكتوبر 2018 على عقد شراء (8) طائرات إيرباص من طراز (neo a330- 880) وبأنها من أولى الشركات في العالم التي تعتمد هذا النوع من الطائرات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1 - ما الأسباب الفنية والمالية التي على أساسها اختير هذا النوع من الطائرات إيرباص (neo a330- 880) -2- ما مدى صحة أن شركة إيرباص لم تستطع بيع أي طائرة من (neo a330- 880) منذ سنة 2014 حتى 2018 مع تزويدي بإسماء شركات الطيران التي اشترت هذا النوع وعدد الطائرات في كل صفقة ومبلغها.
- 3 - كم نوع من الطائرات ستمتلك شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد هذه الصفقة -4- هل هذا النوع بعدد الطائرات له تأثير على الكلفة المالية وهل هو إيجابي أم سلبي؟ مع تزويدي بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الصفقة واسم الجهة التي أجرتها وتاريخ إعداد الدراسة والتكلفة المالية لعمل هذه الدراسة.

## مناقشة تبادل الخبرات والتجارب بين البرلمانيين «الخارجية البرلمانية» تلقي مجموعة الصداقة البرلمانية البريطانية - الكويتية



جانب من الاجتماع

يذكر أن رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية البريطانية - الكويتية في مجلس العموم البريطاني في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام.

بينهما في المجالات كافة لا سيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني. كما تطرق الاجتماع إلى عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى أهمية تبادل الخبرات والتجارب بين البرلمانيين.

دو كر تي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. واستعرض الاجتماع العلاقات القائمة بين الكويت وبريطانيا والسبل التي من شأنها زيادة التعاون

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية برئاسة النائب د. عبدالكريم الكندري في مكتب اللجنة التي يرأسها مجموعة الصداقة البرلمانية البريطانية الكويتية في مجلس العموم البريطاني النائب ليو

## نواب يشيدون بإجراءات الحكومة السريعة لحاسبة المتسببين في غرق الشوارع المرافق البرلمانية» تبحت أزمة الأمطار مع وزير الأشغال الأحد المقبل

التوقيت المناسب للتعامل مع تلك الأزمة بتعطيله العمل في كافة السوريات والدوائر الحكومية والمدارس والجامعات حفاظاً على سلامة وأرواح المواطنين ولحد من الأضرار التي تنتج عن تلك الكارثة».

وأشار إلى مطالبته ومجموعة من النواب بإلغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري لعدم الجدوى من وجودها وتحميلها لميزانية الدولة أكثر من 500 مليون دينار سنوياً وتداخل اختصاصاتها مع مختلف الجهات والوزارات في الدولة.

وأضاف «اليوم وبعد أن اثبتت تلك الهيئة فشلها في التعامل مع الكارثة، لذا فإنني أطلب بالاستعجال في إقرار قانون الغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري».

من جانبه وصف النائب خالد العتيبي ما حدث في الشوارع والطرق الرئيسية بسبب تساقط الأمطار بالكارثة، داعياً إلى تعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم الخاصة المنقولة وغير المنقولة.

وقال العتيبي في تصريح صحفي إن كل هذا حدث للأسف بالرغم من وضع الكويت المادي وميزانيته هيئة الطرق ووزارة الأشغال الكبيرتين اللتين لهما نصيب الأسد في الميزانية العامة للدولة، وكذلك الإمكانيات المتوفرة.

وتساءل العتيبي كيف وبهذه السهولة تشل البلاد بهذا الشكل وفي أقل من خمس ساعات، مؤكداً أن الخلل يكمن في اختيار القياديين وسوء الإدارة واهمها طريقة تعامل التنفيذيين مع المقاول المنفذ.

ورأى أن المقاول والشركات الكبرى في الكويت أعلى وأكثر قوة ونفوذاً من الوزارات والهيئات الحكومية المشرفة على مشاريع الطرق والإسكان وغيرها من المشاريع الخدمية. واعتبر العتيبي أن المقاول في الكويت يخطط وينفذ ويشرف ويسلم من دون أدنى رقابة أو محاسبة.

بدوره أكد النائب د. خليل أبل أن اطرافاً عدة تتحمل مسؤولية تداعيات الأمطار والأحوال الجوية السيئة التي ضربت البلاد أخيراً، ومنهم وزير الأشغال حسان الرومي، مندداً على حالة القصرين إلى النيابة العامة. وأضاف أبل أن شركات المقاولات والصيانة تتحمل المسؤولية أيضاً، فقد كان يفترض عليها القيام بدورها حتى لو كان هناك قصور من حيث الرقابة الحكومية.



سعدون حماد



الكندري يصرح للصحافيين

ربيع سكر فيما تجتمع لجنة المرافق البرلمانية برئاسة النائب محمد الهدي يوم الأحد المقبل بحضور وزير الأشغال وقيادات هيئة الطرق لمناقشة أزمة الأمطار، تواصلت رواد الأفعال النيابية عقب أزمة غرق الشوارع بالأمطار أمس الأول، وطلب نواب الحكومة خاصة وزارة الأشغال بإجراء تحقيقات جادة، وأشاد النواب بتوجهات سمو رئيس مجلس الوزراء والتي أسفرت عن إحالة عدد من المسؤولين للتحقق، وطلب النواب الحكومة بضرورة تحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب فيها بإحالتهم إلى النيابة العامة.

و أكد النائب د.عبدالكريم الكندري أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحالة مدير هيئة الطرق ووكيلة وزارة الأشغال إلى التقاعد، وإيقاف عدد من الوكلاء المساعدين عن العمل لا تعني إعفاء أي شخص من المسؤولية.

وقال الكندري في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن لجان التحقيق شكلها وزير الأشغال يجب أن تكون جديده وأن تبحث عن التسبب وإحالة كل الملفات التي تدور حولها شبهات إلى النيابة العامة، مضيفاً ستتابع كنواب ما يقوم به الوزير.

أكد ضرورة استمرار التحقيق والابتعاد عن التعذر بإقالة مسؤولين، داعياً وزير الأشغال إلى بحث ملفات المقاولين والشركات وعقود الصيانة والمشاريع في السنوات الماضية التي يوجد بها تأخر أو أخطاء أو شبهات تنفيغ واستنفاع.

ودعا الكندري وزير الأشغال إلى مراجعة تصريحات المسؤولين بوزارته خصوصاً تجاه ظاهرة تطاير الحمصي التي تكررت بعد أن صرح عدد من المسؤولين بأن هذه المشكلة انتهت.

وأكد ضرورة أن تكون لدى الحكومة غرفة عمليات جاهزة وحطة طوارئ، وأن تكون واضحة وشفافة في التعامل مع المواطنين خلال الساعات القادمة. و ثمن النائب حمد الهرشاني الاستجابة السريعة والفورية لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك على خلفية الأمطار التي اجتاحت البلاد، إذ لم يتردد في اتخاذ المحاسبة الفورية وإقالة بعض المسؤولين والقياديين المتسببين مؤكداً أن سموه تبني محاربة الفساد وكان حاسماً في

التعامل مع بؤر الفساد. وأعلن الهرشاني تأييده ودعمه لنهج رئيس الوزراء في محاربة الفساد مطالباً بمحاسبة كل مسؤول تقاسم عن عمله أو تراخي في تادية واجبة المنوط به كما ينبغي داعياً إلى الاستمرار في محاربة الفساد وعدم التوقف مؤكداً أن الشيخ جابر المبارك سيقوم بمحاسبة كل قيادي ومسؤول مقصر ومتقاسم عن عمله.

من جانبه رفض النائب عبدالوهاب البابطين أن يكون المسؤولين بوزارة الأشغال وهيئة الطرق كبش فداء للتغطية على المسؤولين الحقيقيين عن مشكلة غرق بعض المناطق أمس، مجدداً وزير الأشغال العامة من الوقوع في الأخطاء نفسها إذا تعرضت البلاد لموجة أمطار متوقعة بعد أسبوعين.

وقال البابطين في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن حالة المسؤولين في وزارة الأشغال أو مدير الهيئة العامة للطرق إلى التقاعد ليست الحل بل ربما جعلتهم كبش فداء لحماية أنفسهم. وقال إنه وجه 12 سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة، وإذا ثبت من خلال الإجابة عن الأسئلة أو من خلال معلوماته الخاصة بأوراق رسمية أن هؤلاء

المسؤولين كبش فداء لحماية الوزير فسيعكون هو نفسه كبش الفداء القادم».

بدوره طالب النائب سعدون حماد وزير الأشغال العامة حسان الرومي بالكشف عن الاستعدادات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري وتفعيل خطط الطوارئ لاستقبال موجة الأمطار المقبلة.

وأوضح أنه وفقاً لتنبؤات الأرصاد الجوية فإن التنبؤ بهطول المزيد من الأمطار خلال الأيام المقبلة والمقبلة وبما يفوق ما تعرضنا له فجر يوم الثلاثاء الماضي، ما يستوجب الاستعداد الجيد وخاصة في المناطق التي عانت من التراكم الشديدة لمياه الأمطار سواء في الطرق الداخلية أو الخارجية أو الطرق السريعة. وقال حماد «إن ما شهدناه يوم الثلاثاء الماضي يدل على الإهمال الشديد والقصور في أعمال الصيانة والمتابعة لشبكات صرف مياه الأمطار، وذلك رغم التصريحات المتكررة المضللة لمدير عام الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالاستعداد التام لاستقبال موسم الأمطار لهذا العام وهو ما تبين لنا خلافه». وأضاف «بفني على القرارات التي اتخذها سمو رئيس مجلس الوزراء بشكل عاجل وفي

## «حماية الأموال العامة» تزكي عمر الطبطبائي لرئاستها والبابطين مقرراً لها «الأولويات البرلمانية» تزكي الفضل رئيساً.. وأزمة «لائحية» تعطل انتخاب المقرر



جانب من اجتماع لجنة الأموال العامة

ربيع سكر واصلت اللجان البرلمانية تشكيل مناصبها القيادية وقال النائب عبدالوهاب البابطين ل «الوسط»: إن لجنة حماية الأموال العامة زكت في اجتماعها أمس النائب عمر الطبطبائي رئيساً والنائب عبدالوهاب البابطين مقراً.

ويذكر أن النائب شعيب المويزي قد انسحب من سباق رئاسة اللجنة قبل اجتماع اليوم وإعلانه عن الاستقالة من عضوية اللجنة بسبب ترشح عمر الطبطبائي لرئاسة اللجنة.

وبعد أن زكت لجنة الأولويات البرلمانية النائب أحمد الفضل رئيساً لها، قررت اللجنة تاجيل حسم منصب المقرر لوجود مشكلة لائحية لأن أعضاء اللجنة 3 منتخبون فقط هم أحمد الفضل وقبيل الكندري وعبدالكريم الكندري، إضافة إلى عضوين بدون انتخاب هما رئيس لجنة الشؤون المالية ورئيس لجنة الشؤون التشريعية، وسيتم طلب الرأي القانوني من الخبراء القانونيين بالمجلس في كيفية انتخاب المقرر وهل يحق للعضوين غير المنتخبين التصويت أم لا.